الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة محمد بوضياف -المسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د/ عشور سليم

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الدولي حول: "الآليات القانونية والمؤسساتية لحماية البيئة في الجزائر" المنظم من قبل مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، فرقة "البيئة والتنمية المستدامة والصحة"

يوم 10 نوفمبر 2021 بتقنية التحاضر عن بعد

بمداخلة بعنوان " الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة في التشريع الجزائري

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
أ.د/ لجلط فواز

رئيس الملتقى

الدكتور: برابح السعيد
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

فرقة "البيئة والتنمية المستدامة والصحة"

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

برنامج الملتقى العلمي الدولي حول

الآليات القانونية والمؤسساتية لحماية البيئة في الجزائر

يوم 10 نوفمبر 2021

بتقنية التحاضر عن بعد

الجلسة الافتتاحية 09:00 – 09:20
تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني
كلمة الدكتور برابح السعيد رئيس الملتقى
كلمة الأستاذ الدكتور خضري حمزة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجلسة العلمية الأولى: رئيس الجلسة: الدكتور/ رابعي إبراهيم

توقيت الجلسة 12.30-09.30 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
الآليات القانونية لتكريس الحماية الدستورية للبيئة البحرية من التلوث في الجزائر-مكافحة التلوث البحري نموذجا	د/بولقواس ابتسام	جامعة خنشلة
حماية البيئة في ظل التعديل الدستوري 2020	أ د/والي عبد اللطيف	جامعة المسيلة
الحماية الدستورية للبيئة على ضوء التعديل الدستوري 2020	أ د/ فواز لجلط ط د/ مصطفى بلعبدي	جامعة المسيلة
التطور التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر	د / محمد بوجمعة	جامعة الجزائر1
التكريس الدستوري للحماية القانونية للحق في بيئة سليمة– دراسة على ضوء التعديل الدستوري 2020–	ط د/شرقي منصف ط د/دحمان عبد الرزاق	جامعة صفاقص - تونس جامعة تبسة
ماهية التلوث البيئي بين التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية	د/ مهدي رضا	جامعة المسيلة
تكريس التشريع البيئي الجزائري لسياسة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	د/قداري أمال	جامعة تيارت
نظرة في التطور القانوني لحماية البيئة في الجزائر	د/سهام دربال ط د /فاطمة سارة عبو	المركز الجامعي -مغنية- جامعة تلمسان
خصوصية الرّكن الشرعي في جرائم البيئة – دراسة على ضوء أحكام القانون 03-10 المُتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المُستدامة	د/ نادية بن ميسية	جامعة سطيف1
قراءة كرونولوجية في قانون حماية البيئة بالجزائر-دراسة في المدلول والتطور التشريعي	د/مسعودي هشام	جامعة المسيلة
التوجه الدستوري الجديد للاعتراف بالحق في البيئة في إطار التنمية المستدامة	ط د /بلعجوز وسام	جامعة المسيلة
إستراتيجية قانون المناجم 14-05 في حماية البيئة	د/دالي سعيد د/صفاي العيد	جامعة المدية
الحق في البيئة في الجزائر بين التعديلين الدستوريين لسنتي 2016 و2020: من المحدودية إلى التفعيل	د/ربيع علي قاسم	جامعة البليدة1
دور الدولة في معالجة القضايا البيئية من منظور القوانين والنظم الاقتصادية في الجزائر	ط د/سامية قرجع ط د/سلمى خنشالي	جامعة سطيف 2 جامعة باتنة 1
الإطار التشريعي والمؤسساتي للطاقات المتجددة في الجزائر ودورها في حماية البيئة	د/صبرينة تونسي	جامعة الجزائر1
مكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التعديل الدستوري الجزائري 2020 في إطار مقاربة تجسيد مبدأي لتشاركية والتشاورية	أ د/يعيش تمام شوقي	جامعة بسكرة
تعزيز الحماية الدستورية للمجال البيئي في 2020التعديل الدستوري الجزائري	د/شبري عزيزة	جامعة بسكرة
الحقوق البيئية في التعديل الدستوري الجزائري 2020 بين الثابت والمتغير	د/نوارة تريعة	جامعة بومرداس

مناقشة عامة 12.30- 13.00

الجلسة العلمية الثانية: رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور / لجلط فواز

توقيت الجلسة 12.30-09.30 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
التدابير الوقائية لحماية البيئة في التشريع الجزائري	د. رداوي مراد	جامعة المسيلة
إسهامات مبدأي الحيطة والسلامة في تعزيز البيئة المستدامة	د. بن صغير مراد	جامعة الشارقة -الإمارات العربية المتحدة
دور التطور التقني في حماية العناصر غير التقليدية للنظام العام البيئة أنموذجا	أ د/ ظافر مدحي فيصل الدوري	جامعة-تكريت العراق
القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر	د/ مشان عبد الكريم أ. سبع عبد الغاني	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة	د/ زبدة نور الدين	جامعة المسيلة
دور الوالي في مجال الحفاظ على البيئة	ط د/عماري سعد الدين د/شريف أمينة	جامعة المسيلة جامعة الجزائر1
الحماية الجنائية الناشئة عن تضرّر البيئة بالمولدات الأهليّة	د/قاسم تركي عوّاد جنابي	الجامعة الأهلية بغداد
الاليات القانونية لحماية البعد البيئي في مجال التهيئة والتعمير.	د/ حططاش عمر	جامعة المسيلة
البيئة في التشريع الجزائري: بين آليات الحماية ورهان التنمية	د/نفيسة زريق	جامعة المسيلة
آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري _ الجزاءات الإدارية العامة أنموذجا.	د/ عبد العالي حفظ الله ط د/ إبراهيم بوعمرة	جامعة المسيلة جامعة سوسة-تونس
الوسائل الوقائية لحماية البيئة_ دراسة تحليلية على ضوء التشريع الجزائري	ط د/ لمين بوعمرة	جامعة المنار، تونس
الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري	ط د/اسعيد تباني أد/بقة عبد الحفيظ	جامعة المسيلة
النمو الديموغرافي وتأثيره على البيئة والتنمية المستدامة	د/جمعي محمد	جامعة المسيلة
الترخيص الإداري كوسيلة قانونية لحماية البيئة من أخطار المؤسسات المصنفة – ضمن التشريع الجزائري -	ط د/ بوكرش بلقاسم ط د /بن سالم جودي	جامعة المسيلة
الأصناف القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري	د/مراد فلاك	جامعة أم البواقي
الحق في الإعلام البيئي كآلية لحماية البيئة في الجزائر	د/جميلة أوشن	جامعة البويرة
سياسة التجريم والعقاب للمخالفات البيئية في التشريع الجزائري	د/عبد النور بشان	جامعة سطيف -1
الحماية القانونية لضحايا الجرائم البيئية البرية	د /إيمان خليل	جامعة تيارت
دور القضاء الجزائي في الحد من الجرائم البيئية	د/ ليلى بن قلة	جامعة تلمسان
المسؤولية الجزائية للمنشآت المصنفة كآلية ردعية لحماية البيئة المائية من جرائم التلويث	د. صدوقي يسمينه د.ملعب مريم	المركز الجامعي تيبازة سطيف-2-
المسؤولية الجنائية والإدارية المترتبة عن المساس بالبيئة	د/ بن صابر فتيحة د/ نورالدين حيرش	جامعة معسكر

الجمعيات البيئية ودورها في حماية البيئة المائية –جمعية شمس بعين صالح - أنموذجاً-	أ/عبد الرزاق لعمارة ط د/عبد الرحمان هيباوي	جامعة المسيلة جامعة أدرار
الجباية البيئية آلية لتحقيق التنمية المستدامة "أسلوب ردعي تحفيزي"	د/سارة عبايدية	جامعة تبسة
إعادة تدوير النفايات أرضية لبورصة اقتصادية وآلية لحماية البيئة	ط د/ قرير نوارة أد/ضريفي نادية	جامعة المسيلة
البعد البيئي في أدوات التهيئة والتعمير	ط د/ضياف ياسمينة	جامعة المسيلة
الجباية البيئية ودورها في حماية البيئة	ط د/ روباش سليمة أ د/ خضري حمزة	جامعة المسيلة
التحقيق العمومي كآلية وقائية لحماية البيئة في التشريع الجزائري	د/زرفان وليد ط د/ بن حامة فارس	جامعة سطيف 2
الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	د/بعوني ليلى	جامعة الجزائر3
جمعيات حماية البيئية: نحو تفعيل الشراكة البيئية	د. حمّاس هديات	جامعة تلمسان
الإجراءات الإدارية والمالية لحماية البيئة في التشريع الجزائري	د/بوالقرارة زايد	جامعة جيجل
منظور الشريعة الإسلامية ومنهجها في المحافظة على البيئة	د/ مصطفى العربي باشا	جامعة وهران1
فعالية آليات الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث في الجزائر" -بين سياستي الوقاية والرّدع–	ط د/أبحري هاجر	المركز الجامعي تيبازة
آليات تفعيل المجتمع المدني في مجال حماية البيئة	ط د/ سراي حورية ط د/غيلوس عز الدين	جامعة سطيف2 جامعة سطيف1
آليات حماية البيئة من أشغال التّهيئة والتّعمير في المجالات المحميّة	د/هاجر عيّاد	جامعة البليدة 02
وسائل وآليات لتفعيل حماية البيئة بصورة عامة والبيئة البحرية بصورة خاصة	د/حافظي سعاد	جامعة تلمسان
دور عقود التعمير في حماية البيئة المشيدة من التلوث البصري	د/قارة تركي الهام	المركز الجامعي مغنية

مناقشة عامة 12.30- 13.00

الجلسة العلمية الثالثة: رئيس الجلسة: الدكتور / داود كمال

توقيت الجلسة 09.30 -12:30 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
أدوات التهيئة والتعمير كوسيلة لحماية البيئة العمرانية	د/خالد معمر ط د/ نوالي رفيق	جامعة تيارت
الإنماء البيئي عن طريق إعمال "مبدأ الملوث الدافع"	ط د/ بن صديق زوبيدة د/ أكرور مريام	جامعة الجزائر1
التخطيط السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة	د/ صفو نرجس	جامعة سطيف 2
الرقابة البيئية كضمانة وقائية قانونية لحماية البيئة	د/ لعمراوي مارية ط د/ بوبعاية رضا	جامعة الأغواط
التخطيط البيئي المستدام كآلية لتحقيق التنمية المستدامة	د/نورة بن بوعبدالله د/وردة بن بوعبدالله	جامعة باتنة1
آليات حماية البيئة ضمن متطلبات التنمية المستدامة	د/شافية جلاب د/ ثابت دنيا زاد	جامعة تبسة
الشراكة كآلية لحماية البيئة	ط د/ يمينة مومن	جامعة تيارت
تكريس البعد البيئي في مجال التهيئة والتعمير.	أ/ بن نوي زبير	جامعة المسيلة
وسائل وأساليب الهيئات الإدارية في حماية البيئة	د/كمال بوبعاية د/سلامي سمية	جامعة المسيلة
المسؤولية المدنية كآلية لجبر ضرر التلوث البيئي	ط.د/ بوداود خليفة ط.د/ بوزيان السعيد	جامعة المسيلة
آليات وقاية الغابات من الحرائق في التشريع الجزائري	د/وردة خلاف	جامعة سطيف 2
التخطيط البيئي آلية للتنمية المستدامة	د/محمد بن مشيرح	جامعة سكيكدة
نمط العمارة الخضراء كأسلوب لحماية فعالة للبيئة من المشاريع العمرانية	د/بلال بوغازي	جامعة سكيكدة
نظام دراسة مدى التأثير على البيئة	د/سعاد تونسي	جامعة سيدي بلعباس
الجزاءات الإدارية كآلية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في التشريع الجزائري	ط د /قاسمي محمد ط د / سعيدي كريم	جامعة سطيف2 جامعة باتنة 1
الآليات القانونية الجنائية الموضوعية المتخذة لحماية المياه والأوساط المائية	ط د/صالح طيري أ.د /علي بودفع	جامعة سكيكدة
الحماية الجزائية للبيئة في التشريع الجزائري	ط د /هيام سعد جاب الله	جامعة سكيكدة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس الملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي	د/برابح منير د/ مجناح حسين	المركز الجامعي بريكة جامعة المسيلة
فاعلية التخطيط البيئي في دعم الطابع الوقائي لحماية البيئة في الجزائر	د/ بلغيث صبرينة أ.د/ نعيمة عمارة	جامعة أم البواقي
القيمة القانونية لمبدأ الحيطة كأساس لحماية البيئة	ط .د / بوعمار صبرينة د/ بوخروبة حمزة	جامعة المسيلة
التأمين كآلية لتغطية الضرر البيئي	ط د / بوعمارة منال د/رابحي بن علية	زيان عاشور بالجلفة
مبدأ الحيطة كآلية لحماية البيئة في التشريع الجزائري	د/ بركات مولود	جامعة برج بوعريريج
مقاربة المشرع الجزائري للتصدي للأضرار البيئية	د/زعادي محمد جلول	جامعة البويرة
الإعلام البيئي آلية لتحقيق حماية بيئية مستدامة	د/ بركات بهية ط د/نحوي فؤاد	جامعة الأغواط
الحق في المشاركة البيئية كآلية إجرائية لأجل حماية فعالة للبيئة	د/ مهني وردة د/ لعموري سعيدة	جامعة سطيف
التعويض عن الضرر الناتج عن التلوث البيئي بين القضاء المدني والقضاء الإداري	أ/ ميرة وليد	جامعة المسيلة
المنظمة البحرية الدولية كإطار تشريعي لحماية البيئة البحرية من التلوث	د/ حلايمية مريم د/ منصوري محمد	جامعة قسنطينة 1 جامعة المسيلة
الجباية الإيكولوجية كآلية اقتصادية للمحافظة على البيئة في التشريع الجزائري	د/بكار فتحي	جامعة غليزان
آليات حماية البيئية في المؤسسات الصناعية: نظام الإدارة البيئية أنموذجا	د/بولقواس سناء	جامعة خنشلة
أهم مظاهر السياسة البيئية الصناعية بالجزائر	د/بغدادي إيمان	جامعة قسنطينة1
دور المؤسسات الناشئة في تسيير معالجة النفايات	د/شمون علجية	جامعة بومرداس
تكريس البعد البيئي في إطار تشجيع الاستثمار	د/عنتر حديدي	جامعة المسيلة
الجرائم الماسة بالبيئة بين الصورية والتعدد	ط.د مليابي فيصل	جامعة المسيلة
الطاقات المتجددة كآلية لحماية البيئة في الجزائر	ط.د بريكات عبلة	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
الآليات القانونية والمؤسساتية لحماية البيئة في الجزائر بين النص والتطبيق	د/محمد لمعيني ط د/جمال مشري	جامعة بسكرة
مناقشة عامة 12.30- 13.00		

رئيس الملتقى

الجلسة العلمية الرابعة: رئيس الجلسة: الدكتور / رداوي مراد

توقيت الجلسة 12:30-09.30 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
المؤسسات والهيئات المكلفة بحماية البيئة في الجزائر	د / محمد مقروف	جامعة المسيلة
أي إسهام للبلدية في مجال حماية البيئة في الجزائر؟	د/عبد الرحيم لحرش ط د/تقي الدين بركاتي	جامعة غرداية جامعة منتوري قسنطينة
حماية البيئة في التشريع الجزائري	د/ياحي مريم	جامعة المسيلة
دور الجماعات الإقليمية الجزائرية في حماية البيئة، أيُّ فعالية؟	د/دهمة مروان د/باهي هشام	جامعة غرداية جامعة ورقلة
دور الجمعيات في حماية البيئة في القانون الجزائري	ط د/بديار علي محمود	جامعة بومرداس
دور المجتمع المدني في حماية البيئة	أ د/بوسماحة الشيخ ط د/نعيجي شهرزاد	جامعة تيارت
مساهمة الجمعيات في مجال حماية البيئة في التشريع الجزائري	د/خالد عطوي ط د /داودي جمال	جامعة المسيلة جامعة الجزائر1
مساهمة اللجان التقنية في وقاية بيئة العمل من التلوث في المؤسسات والإدارات العمومية في ظل الأمر 06-03 المتعلق بالوظيفة العمومية	لعجال فريد	مفتشية الوظيفة العمومية بولاية المسيلة
تدابير حماية البيئة ضمن القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء	د/عبد الله لعويجي	جامعة باتنة 1
الهيئات المكلفة بالضبط البيئي في التشريع الجزائري	د/بوضياف إسمهان	جامعة المسيلة
تكريس البعد البيئي في مجال التهيئة والتعمير.	أ/ بن النوي زبير	جامعة المسيلة
المؤسسة التربوية ودورها في الحفاظ على البيئة في الجزائر (من خلال القانون التوجيهي للتربية 08 - 04 ، ومناهج التعليم الابتدائي)	د/ ربيع رحماني	جامعة المسيلة
النهج السياسي المؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة في الشؤون البيئية "برنامج واستراتيجية".	د/حسيبة رحماني	جامعة البويرة
الهيئات المكلفة بحماية البيئة ومدى فعاليتها: الوكالة الوطنية للنفايات أنموذجا	د/ بتة الطيب	جامعة تيسمسيلت
البعد البيئي لمبدأ الملوث الدافع كآلية لتحقيق الحماية القانونية للبيئة	ط د / بلعزوق بلال ط د /بغورة رمضان	جامعة أم البواقي جامعة أم البواقي
المنظمات غير الحكومية شريك فعال في حماية البيئة	ط د / عشاش حمزة ط د /أعراب أمال	جامعة مسيلة جامعة سطيف 2-
البناء المؤسساتي لحماية البيئة في التشريع الجزائري	ط د/ فريدة بن جدة	جامعة المسيلة
الترخيص الإداري كآلية وقائية لحماية البيئة	ط د/بن طالب سهيلة	جامعة الأغواط
خصوصية المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في التشريع الجزائري	د/ مخناش الشريف ط د/ سعودي نسيم	جامعة سطيف2 جامعة سطيف2
الأجهزة الإدارية المكلفة بحماية البيئة البحرية	د /وسيلة أربوط	المركز الجامعي مغنية

	د/ مريم درويش	جامعة تلمسان
الحماية القانونيّة للموارد المائيّة في مجال الاستعمالات الفلاحيّة بين تحدّيات الأمن المائيّ ومقتضيات الأمن الغذائيّ	ط د/بلعقّون محمّد الصّالح	جامعة الجزائر1
مساهمة الجمعيات البيئية في حماية البيئة	د/ حمادي محمد رضا د/ مقران سماح	المركز الجامعي اليزي جامعة المسيلة
تفعيل دور الجماعات المحلية في تكريس حماية البيئة على المستوى المحلي	ط د/ روان لحسن ط د/ سويسي سميرة	جامعة أم البواقي جامعة سطيف2
دور الهيئات المحلية في حماية البيئة بالجزائر	د/بلال موزاي ط د /رانية العموشي	جامعة سطيف02
دور السلطات الإدارية المستقلة في حماية البيئة:" السلطة الوطنية للأمان والأمن النوويين أنموذجا"	د /الهام خرشي	جامعة سطيف2
الأدوات المؤسساتية لحماية البيئة المائية – دراسة مقارنة الجزائر. المغرب –	د/ نوال لوصيف د/ خالد تلعيش	جامعة قسنطينة1 جامعة الجلفة
دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة تحقيقا للتنمية المحلية المستدامة	د/غواس حسينة	جامعة سكيكدة
أدوات تسيير البيئة في الجزائر	د /زهرة بوسراج	جامعة عنابة
آليات مساهمة الجمعيات في تجسيد حماية للبيئة	د/عماد الدين بركات	جامعة الطارف
دور وسائل الإعلام البيئي في حمايةّ البيئة بالجزائر	د/داودي أحمد د/موسلي أمينة	المعهد الوطني للبحث في التربية
الاليات القانونية لحماية البعد البيئي في مجال التهيئة والتعمير.	د/ حططاش عمر	جامعة المسيلة
الجمعيات البيئية أيّ دور فعال تلعبه في مجال حماية البيئة	د/شيخ نسيمة د /محمد زكرياء شيخ	جامعة عين تموشنت المركز الجامعي مغنية

مناقشة عامة 12.30- 13.00

الجلسة العلمية الخامسة: رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور: عبد اللطيف دحية توقيت الجلسة 12.30-09.30 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق		
عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
تظهير المواقع الملوثة إشعاعيا على الصعيد الدولي والجزائري	د/لعيدي عبد القادر د/بلحاج بلخير	المركز الجامعي تندوف
الجمارك الخضراء: آلية إدارية ريادية لتحقيق الاقتصاد الأخضر في ظل مطلب حماية البيئة	د/سهيلة بوترعة	جامعة بالبويرة
النظام القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري والقانون المقارن والاتفاقيات الدولية	د/حنان عكوش د/محند الزين نسراقي	جامعة الجزائر1 جامعة سيدي بلعباس
الجهود الدولية لحماية البيئة في إطار الأمم المتحدة والقوانين المقارنة	د/بن ويس قادة	جامعة تيارت
آليات التخفيف من أخطار المبيدات ذات الاستخدام الزراعي على البيئة في التشريع الجزائري	د/عتو الموسوس	جامعة غليزان
The fight against international Eco-mafia: a legal framework	د.ذبيح حاتم	جامعة المسيلة
دور المبادرات الدولية في إقرار حق الشعوب في بيئة صحية	د/عيساني رفيقة	جامعة مستغانم
فعالية السياسات البيئية في حماية البيئة بالاستناد إلى تجربة الاتحاد الأوروبي	د/مفتاح حرشاو ط د/مرزاقة قراس	جامعة سطيف 2 جامعة قسنطينة 3
التأمين المستدام ودوره في حماية مصائد الأسماك والحد من الفقر التجربة البرازيلية نموذجا	ط د/ بوطلاعة وداد	جامعة قسنطينة1
الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة في التشريع الجزائري	د/ بن حليمة ليلى د/ عشور سليم	جامعة المسيلة
القارة الأوروبية وحماية البيئة: دراسة في دور مجلس أوروبا	د/نادية ليتيم	جامعة باجي مختار-عنابة
حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة	د/ داود كمال	جامعة المسيلة
الوسائل القانونية الوقائية والردعية لحماية البيئة من التلوث وتطبيقاته في ظل قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	ط د/بلقليل فريد د/تومي هجيره	جامعة خميس مليانة
حماية البيئة في إطار منظمة الأمم المتحدة	د/ برابح السعيد	جامعة المسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس الملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

تكريس الحق في حماية البيئة على ضوء المواثيق والمعاهدات الدولية	د/ بديار ماهر ط د/كيلاني نذيرة	جامعة سوق أهراس
الجزائر والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة	ط د/شعيب عبد الرشيد إحدادن	الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا
قراءة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	د/آسيا حميدوش د/موساوي فاطمة	جامعة المسيلة
دور المؤتمرات الدولية المنعقدة برعاية هيئة الأمم المتحدة في رسم السياسة البيئية العالمية	د/عبد الحليم مجدوب	المركز الجامعي مغنية
الجهود الدولية في حماية البيئة من التلوث	ط د / سمير سبيحي ط د/ بويحي سمير	جامعة البليدة 2
توجه المشرع الجزائري لتجسيد المبادئ الدولية في حماية البيئة والتنمية المستدامة	د/عبدلي حمزة	جامعة المسيلة
حماية البيئة في ظل قواعد القانون الدولي العام	د/ عفيف بن عامر د/ عبدالصدوق خيرة	جامعة معسكر جامعة تيارت
مدى تطور التشريع البيئي الجزائري بالمقارنة مع نظيره التشريع البيئي الدولي.	د/بيدي أمال	جامعة الجلفة
دور الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية في حماية البيئة	د/نادية عمراني	جامعة البليدة 2
الحماية الاتفاقية الدولية للبيئة	ط د/ تركية ربحي	جامعة خميس مليانة
المنظمات الدولية ودورها في حماية البيئة.	ط.د كرازدي سارة	جامعة المسيلة
تسيير النفايات الخطرة عبر الحدود-اتفاقية بازل أنموذجا-	د/سميرة سلام ط د/صامت فيصل	جامعة عباس لغرور – خنشلة
الاتفاقيات الدولية التي ساهمت في حماية البيئة والتنمية المستدامة	د/ رابح منزر	المركز الجامعي تيبازة.
حماية البيئة البحرية من التلوث بالإغراق في إطار الاتفاقيات الدولية	د/ شمامة بوترعة د/ ليلى بن تركي	جامعة قسنطينة 1
نظام المساعدة لعدم امتثال الدول الأعضاء في الاتفاقيات البيئية الدولية	د/عيسى جعيرن	المركز الجامعي افلو
المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات البيئية في الحرب على ضوء نظام المحكمة الجنائية الدولية	د/صديقي سامية	جامعة برج بوعريريج
البيئة النظيفة كبعد جديد من ابعاد التنمية المستدامة	د/ عجابي الياس	جامعة المسيلة
الجهود الدبلوماسية لحماية البيئة في ضوء الاتحاد الافريقي	د/ مقيرش محمد	جامعة المسيلة
دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في حماية البيئة	د/ بركان عبد الغاني	جامعة بجاية

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير الأمن البيئي – منظمة السلام الأخضر نموذجا-	ط د / محمد إسماعيل حاشي	جامعة سعيدة
حماية البيئة في الجزائر (دراسة على ضوء الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر)	د/ خليل سلطاني ط.د/ هشام إبرير	جامعة باتنة 01
الآليات الوقائية لحماية البيئة في الاتفاقيات الدولية	د/الطيب فرجان	جامعة سطيف 1
مصادر الحماية الدولية للبيئة والمبادئ التي تحكمها أثناء النزاعات المسلحة	د/ زناتي مصطفى	جامعة المسيلة
التحدّيات في إنفاذ الاتفاقيات الدولية للبيئة: أيّ استجابة للقانون البيئي الدولي؟	د/عبد المؤمن عبيد د/أحمد الأمين قرماط	جامعة قسنطينة 1
تطور الجهود التشريعية الدولية لحماية البيئة من التكريس إلى تجسيد الاتفاقيات الدولية	د/زيبار الشاذلي	المركز الجامعي بريكة
حماية البيئة في إطار الاتفاقيات الدولية	د/ لزار سميرة	جامعة المدية
الحماية الدولية للبيئة الطبيعية زمن النزاعات المسلحة	ط.د لعفريت عبد الحق	جامعة باتنة 1
حماية البيئة البحرية في إطار الاتفاقيات الدولية بين مبادئ الالتزام بمضمونها وتعدد مسببات التلوث البيئي	ط د/بوقطف محمد حبيب د/حرز الله كريم	المركز الجامعي -تيبازة
دور المنظمات الدولية للوقاية من مخاطر التلوث البيئي	ط د/مغني منيرة	جامعة بومرداس
دور المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لبلورة البيئة العالمية وحمايتها من مخاطر التلوث.	ط د/بهاء تمراز	جامعة الجزائر1
مناقشة عامة 12.30- 13.00		

جلسة الاختتام 13.10- 13:30
تلاوة التوصيات
الإعلان عن اختتام الملتقى

ملاحظة:

سيتم نشر مداخلات مختارة من قبل اللجنة العلمية ضمن كتاب يتضمن أشغال الملتقى يصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، وذلك بالتنسيق مع المؤلفين من أجل ضبطها في قالب الكتاب وإدراج ملخص وكلمات مفتاحية باللغة الإنجليزية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

استمارة مشاركة في الملتقى العلمي الدولي الافتراضي:

الآليات القانونية والمؤسساتية لحماية البيئة في الجزائر

الدكتورة: ليلى بن حليمة الدكتور: عشور سليم

الوظيفة: أستاذة جامعية

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ التخصص: حقوق وعلوم سياسية

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف–المسيلة العنوان: حي 150/70 مسكن وظيفي بالقطب الحضري الجديد

الهاتف: 0662948113 الفاكس:///////

البريد الالكتروني: الشخصي: leilab2862@yahoo.com

المهني: leila.benhalima@univ-msila.dz

salime.achour@univ-msila.dz

المحور الثالث: الهيئات المكلفة بحماية البيئة في التشريع الجزائري والمقارن

عنوان المداخلة: الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة في التشريع الجزائري

ملخص:

إن نجاح تطبيق سياسة تتعلق بالإدارة العقلانية بالبيئة مرهون بالقدرات المؤسساتية وفعاليتها ذلك أن النصوص وحدها قاصرة على تنظيم أي مجال من مجالات الحياة العامة للأفراد ما لم يتم تعزيزها بأجهزة ذات فعالية تسهر على التطبيق الأمثل لهذه السياسة المعبرة عنها بالنصوص القانونية، وفيما يخص الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة وجب التنويه أن هناك العديد منها سواء كانت مركزية تهتم بالقضايا البيئية ذات البعد الوطني القومي، أو تلك المتواجدة على المستوى المحلي الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الهيئات، الإدارة، الحماية، البيئة، التشريع الجزائري.

Administrative bodies responsible for the protection of the environment in Algerian legislation

Abstract :

The successful implementation of a policy on rational management of the environment depends on institutional capacities and effectiveness. Only

texts are limited to regulating any area of individuals' public life unless they are strengthened by effective organs that ensure the optimal implementation of this policy, as expressed in legal texts. In the case of the administrative bodies responsible for protecting the environment, it should be noted that there are many of them, whether central to environmental issues with a national dimension, or at the regional local level.

Keywords: bodies, administration, protection, environment, Algerian legislation.

مقدمة:

عرف اهتمام الدول بالبيئة تسارعا كبيرا في الآونة الأخيرة، خصوصا مع ما شهده العالم من ثورة تكنولوجية واسعة، وبشكل خاص في حقل الصناعة الذي خلف جملة من الآثار الكارثية على الإنسان والبيئة.

حيث يبقى نجاح السياسة الوطنية في حماية البيئة متوقف على الإدارة العقلانية والقدرات المؤسساتية لهذه الهيئات، ذلك أن القوانين والتنظيمات وحدها لا تكفي ما لم تتعزز بهياكل فعالة ومتنوعة، تتحكم فيما يمنحها لها المشرع من آليات، وبما أن التنظيم الإداري الجزائري يتكون من هيئات على المستوى المركزي وهيئات على المستوى المحلي، فإن التنظيم بالنسبة لقطاع البيئة جاء بنفس الأشكال.

وقد بادرت الجزائر إلى وضع العديد من القوانين في مجال حماية البيئة، كما بادرت بإحداث الأجهزة و المؤسسات التي تعنى بالحماية الإدارية للبيئة على المستوى المركزي و كذا على المستوى اللامركزي، و زودها بجملة من الوسائل الوقائية والردعية، فما هي إذن هذه الأجهزة والمؤسسات المكلفة بتوفير الحماية الإدارية للبيئة وهل يعد دورها كافيا أم لا بد من تحديثها ودسترة البعض منها ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: الهيئات الإدارية المركزية المكلفة بحماية البيئة:

تعد وزارة البيئة والطاقات المتجددة المرفق الأساس ي لحماية البيئة على المستوى المركزي، إلا أنها تعمل في تكامل مع عدد من الوزارات مكلفة بموجب قوانينها بحماية البيئة في بعض المجالات باعتبار قطاع البيئة قطاع متشعب، كما توجد في التنظيم الإداري المركزي هيئات و مؤسسات عامة تكون في شكل وكالات أو مراكز أو مراصد، و تقوم على نحو متخصص بدور فعال في حماية البيئة، وتساعد في تطبيق السياسة البيئية.

أولا: وزارة البيئة والطاقات المتجددة: تعتبر وزارة البيئة و الطاقات المتجددة الجهاز المركزي والسلطة الوصية على القطاع البيئي، و تضم عدة مديريات أساسية تتفرع عنها مديريات فرعية، وفي إطار تطبيق أحكام القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة [1] فإن وزير البيئة يبادر بإعداد تصنيف المجال المحمي بموجب قرار وزاري مشترك بينه وبين وزير الداخلية

والجماعات المحلية بالنسبة للمجالات المحمية التي تمتد على ولايتين أو أكثر، وذلك طبقا للمطة الخامسة من المادة 28 من هذا القانون.

وعرف المشرع الجزائري المجالات المحمية في المادة 02 من القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة إذ نصت على أنه: " تدعى بموجب هذا القانون مجالات محمية، إقليم كل أو جزء من بلدية أو بلديات و كذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة يحددها هذا القانون من أجل حماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية و/ أو البحرية المعنية".

وتكمن الأهمية من هذه المجالات في عدة نواحي، فمن الناحية السياحية فإنها تمكن الجمهور من التمتع بمناظرها الفريدة وتراثها الحضاري، كما تشكل هذه المحميات مخابر مفتوحة للبحوث والدراسات العلمية، ومن الناحية الإيكولوجية فإنها تهدف إلى المحافظة على التنوع الوراثي للأحياء المتواجدة بداخلها.[2]

ثانيا: دور الوزارات الأخرى في حماية البيئة: إن موضوع البيئة يهم عدة قطاعات، لذلك نجد وزارات أخرى تقوم بدور فعال في هذا المجال، وتتولى عدة اختصاصات لحماية البيئة، ومن بين هذه الوزارات: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وزارة التجارة، وزارة الغابات.

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: تضم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عدة مديريات أساسية تتفرع عنها مديريات فرعية، ووضعت الإدارة المركزية لهذه الوزارة تحت سلطة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-241 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016، وطبقا لهذا المرسوم نجد له العديد من الصلاحيات ذات الصلة بالمجال البيئي، فوفقا للمادة 03 من هذا المرسوم يتولى الوزير تهيئة الأملاك الغابية والحلفاوية الوطنية واستغلالها وتوسيعها وحماية النباتات والحيوانات البرية، وتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها وتعزيز حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية والصيد البحري وتربية المائيات، وطبقا للمادة 07 من ذات المرسوم وفي مجال الغابات يكلف وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالمحافظة على الموارد الطبيعية عن طريق مكافحة الانجراف في المناطق الجبلية ومكافحة التصحر في المناطق السهبية وشبه الصحراوية وكذا المحافظة على الأنظمة البيئية الطبيعية وتسيير الحيوانات والنباتات البرية وحكايتها وتثمينها واستغلالها الدائم.[3]

2- وزارة التجارة: تضم وزارة التجارة عدة مديريات أساسية تتفرع عنها مديريات فرعية، ووضعت الإدارة المركزية لهذه الوزارة تحت سلطة وزير التجارة، الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-453،[4] وفيما يخص صلاحياته ذات الصلة بالمجال البيئي، وطبقا للمادة 05 من هذا المرسوم يكلف وزير التجارة بخصوص جودة السلع والخدمات وحماية المستهلك بتحديد شروط وضع السلع والخدمات رهن الاستهلاك في مجال الجودة والنظافة الصحية والأمن، كما يعد وينفذ

إستراتيجية للإعلام والاتصال تتعلق بالوقاية من الأخطار الغذائية وغير الغذائية تجاه الجمعيات المهنية والمستهلكين التي يشجع إنشاءها.[5]

3- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: وضعت الإدارة المركزية لهذه الوزارة تحت سلطة وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-379 المؤرخ في 21 نوفمبر2011، وفيما يخص صلاحياته ذات الصلة بالمجال البيئي فإنه وطبقا للمادة 05 من هذا المرسوم يكلف وزير الصحة بتنظيم الوقاية و حفظ صحة السكان ومكافحة الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة، وكذا المبادرة بتدابير مكافحة الأضرار والتلوث التي تؤثر في صحة السكان وتنفيذها.[6]

4- وزارة الغابات: يختص الوزير المكلف بالغابات بمنح الترخيص في عمليات تعرية الأراضي، وكذا عمليات البناء والأشغال في الأملاك الغابية الوطنية، ويقر مخطط تهيئة الغابات[7]، كما يقوم بالتصريح بتصنيف بعض المساحات الخضراء كالغابات الحضرية و الصفوف المشجرة و الصفوف الموجودة في مناطق غير معمرة بعد.[8]

ثالثا: الأجهزة الإدارية المركزية الأخرى: تم إحداث عدد من الأجهزة والهياكل المركزية وأوكلت لها مهمة حماية البيئة في العديد من المجالات، ومن بين الأمثلة على هذه الأجهزة نجد:

أ- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: والتي تم إنشاؤها بموجب المادة 20 من القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث أسندت لها مهمة تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية، إذ تتولى اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشآت السياحية.[9]

ب- المحافظة الوطنية للساحل: والتي أحدثت بموجب المادة 24 من القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ويكلف هذا الجهاز بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه عل العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص، كما يقوم بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية سواء تعلق الأمر بالمستوطنات البشرية أو الفضاءات الطبيعية، ويولي عناية خاصة بالمناطق الجزيرية.[10]

ج- المرصد الوطني للمدينة: الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 26 من القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06، ويتولى العديد من المهام من بينها، متابعة تطبيق سياسة المدينة، وإعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، كما يقوم بإعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها، وتم إحداث المجلس الوطني للجبل بموجب المادة 12 من القانون رقم 04-03 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ويكلف بتحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية وتهيئة مختلف المناطق والكتل الجبلية، وتسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى الكتل الجبلية عن طريق الآراء والاقتراحات التي يقدمها.[11]

د- المرصد الوطني للصحة: أنشأ بموجب المادة 11 من القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 وعلى أساس المعطيات العلمية والوبائية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية يكلف

المرصد بالمساهمة في إعداد عناصر السياسة الوطنية للصحة وتحديد الأولويات الصحية التي يجب أن تستفيد من برنامج للصحة العمومية والإدلاء برأيه وتقديم توصيات حول كل المسائل المتعلقة بمجالات الصحة، ويعد المرصد تقريرا سنويا حول الحالة الصحية للمواطنين يعرضه على الوزير المكلف بالصحة.[12]

المحور الثاني: الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة على المستوى المحلي:

تمارس الجماعات الإقليمية على المستوى المحلي بعض الاختصاصات البيئية تتمثل في الصحة، التطهير، جمع النفايات، ضبطية الطرقات، الحد من البناء الفوضوي، الفلاحة والري والغابات، وقد نص على هذه الاختصاصات قانوني البلدية والولاية بالإضافة إلى قوانين أخرى كقانون التهيئة والتعمير، والقانون المتعلق بتسيير النفايات.

وفيما يتعلق بالمديريات الولائية، فإنها على الرغم من كونها تعد صورة من صور عدم التركيز الإداري لأنها تشكل مصالح خارجية للوزارات المختلفة وتشارك بطريقة أو بأخرى في حماية البيئة، إلا أن تواجدها على مستوى الولايات يجعلها إدارة قريبة من المواطن، مما يحتم دراستها كهيئات على المستوى المحلي.

أولا: دور الولاية في حماية البيئة: للولاية هيئتان هما الوالي والمجلس الشعبي الولائي، وعليه سيتم التطرق لصلاحيات كل هيئة في المجال البيئي.

ففيما يتعلق بصلاحيات الوالي في مجال المحافظة على البيئة و بالرجوع إلى نص المادة 114 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية فإن الوالي مسؤول على المحافظة على النظام العام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.

وطبقا لأحكام المادة 25 من القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وعندما ينجم عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة أخطار أو أضرار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار، فإن الوالي يوجه إعذارا للمستغل ويحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة، وإذا لم يمتثل المستغل يوقف الوالي سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة.

وبخصوص المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة على مستوى الولاية يظهر دوره في المجال البيئي في مساهمته في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية[13]، ويبادر ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، ويبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.[14]

ثانيا: دور البلدية في حماية البيئة: فيما يخص صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية البيئة وبالرجوع إلى نص المادة 94 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية[15] فإنه يكلف بما يلي:

- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.

- تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة.

- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.

- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.

وعن دور المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية البيئة فإنه يظهر في العديد من المواطن كاشتراط موافقة المجلس على إنشاء أي مشروع على إقليم البلدية ويحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بالبيئة، وهو ما نصت عليه المادة 114 من قانون البلدية.[16]

ثالثا: المديريات الولائية: تشكل المديريات الولائية المصالح الخارجية لمختلف الوزارات، ولها العديد من الاختصاصات البيئية في حدود الولاية، ومن أهم هذه المديريات مديرية البيئة، محافظة الغابات ومديرية الأشغال العامة.

1- مديرية البيئة على مستوى الولاية: مديرية البيئة هي الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها، وبهذه الصفة تكلف بما يلي:

- تتصور وتنفذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية برنامجا لحماية البيئة في كامل تراب ال[17]ولاية.

- تسلم الرخص والإذن والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.

- تقترح كل التدابير اللازمة إلى تحسين التراتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة.

- تتخذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته لا سيما التلوث والأضرار والتصحر وانجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته وصيانة الثروات الصيدية وترقيته المساحات والنشاط البستني.

- ترقية أعمال الإعلام والتربية النوعية في مجال البيئة.

- تتخذ أو تكلف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة وجودتها.

2- محافظة الغابات على مستوى الولاية: تمثل محافظة الغابات الوزارة المكلفة بالفلاحة والتنمية الريفية على مستوى إقليم الولاية، تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995، وبالرجوع إلى المادة 02 من هذا المرسوم تتمثل مهمة محافظة الغابات في القيام بمهام تطوير الثروة الغابية والحلفائية وإدارتها ورفع شأنها وحمايتها وتسييرها في إطار السياسة الغابية الوطنية.

وعليه تكلف محافظة الغابات بتنفيذ البرامج والتدابير في مجال تطوير الثروة الغابية والحلفاوية وحمايتها وتوسيعها وتحافظ كذلك على الأراضي المعرضة للانجراف والتصحر، وتنظم وتراقب استغلال المنتوجات الغابية والحلفائية، وكذلك ذات الاستعمالات الأخرى في الميدان الغابي ضمن إطار مخططات التهيئة والتسيير.

كما تكلف محافظة الغابات بتنظيم ومتابعة ومراقبة، بالاتصال مع المصالح المعنية الأخرى عمليات الوقاية من حرائق الغابات والأمراض الطفيلية وهجوماتها ومكافحة ذلك، وتدرس بالاتصال مع المصالح الخارجية المعنية، الملفات المتعلقة بطلبات الرخص المنصوص عليها في التشريع والتنظيم في المجال الغابي والحلفائي، كما تنفذ برامج الإرشاد والتوعية والتنشيط المتعلقة بالمحافظة على الثروة الغابية والحلفائية والصيدية.[18]

3- مديرية الأشغال العمومية: تمثل مديرية الأشغال العمومية الوزارة المكلفة بالأشغال العمومية على مستوى الولاية، تم إحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 436، المؤرخ في 10 نوفمبر 2005 والذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الأشغال العمومية في الولاية وعملها، وحسب المادة 02 من هذا المرسوم فإن مديرية الأشغال العمومية تكلف ببعض المهام التي لها علاقة بحماية البيئة كتنظيم وتنفيذ المساعدة التقنية لصالح البلديات لصيانة الطرق الحضرية والطرق البلدية.[19]

الخاتمة:

تتمثل الوظيفة الأساسية للإدارة في السعي للوفاء بالحاجات الجماعية لجمهور المواطنين، بغية تحقيق الصالح العام، ولقد تناولنا في بحثنا هذا جزء منه، يتعلق بالإدارات المخولة بالسهر على الحفاظ البيئة، وحاولنا التطرق فيه لدور الإدارة في حماية البيئة من الجانب الهيكلي والجانب الوظيفي الإجرائي.

ومن هنا يمكن لنا أن نقول أن مساهمة الإدارة في تنظيم وحماية البيئة كانت إلى حد كبير، على الأقل من الجانب القانوني، تتجه إلى فرض ضوابط وقيود على حساب بعض الحريات والممارسات، تتضح من خلال إجراءات إما قبلية التي تفرضها على النشاطات الملوثة أو المضرة بالعناصر البيئة، أو بعدية التي تهدف بعلاج الضرر الحاصل.

النتائج:

- تلعب الإدارة سواء كان مركزية أو غير مركزية دورا هاما في إرساء وتنفيذ القواعد البيئية غير أن هذا الدور شابه ما ينقصه، لأن انتقال حماية البيئة من إدارة مركزية إلى أخرى بوعلي دون تطور مفهوم الحماية إلا بعد إنشاء وزارة مكلفة بها.

- إن دور الإدارات المحلية لتحقيق الحماية للبيئة لم يحدد في القوانين المحددة لها بل جاء متفرقا في نصوص أخرى متفرقة يصعب معها على هذه الإدارات الإمام بكل القواعد البيئية وتنفيذها بالطريقة التي تضمن تحقيق الحماية الكافية.

- إن إنشاء وزارة خاصة بالبيئة مكلفة بالاختصاصات السياسية والإدارية التي تمس قطاع البيئة، يؤكد تمسك الدولة بالاعتبارات البيئية، كما أن توزيع بعض المهام البيئية بين عدد من الوزارات يظهر مساعي إنماء ثقافة التنسيق الحكومي وتطوير التشارك وتنسيق الجهود.

- إن عملية التصنيف التي تقوم بها الأجهزة الإدارية تضفي على الملك المنقول أو العقاري طابع الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية، و بالتالي تصبح هذه المجالات تتمتع بالحماية القانونية والقضائية التي تلحق بالمال العام، ومما لاشك فيه فإن ذلك له أثره الإيجابي في حماية البيئة

- المشرع الجزائري من خلال قانوني الولاية والبلدية عزز دور الجماعات الإقليمية في العمل البيئي المحلي، وهذا من شأنه أن يكمل الجهود المبذولة من السلطات المركزية للتصدي للمخاطر البيئية.

الاقتراحات:

- ضرورة وضع إجراءات أكثر صرامة لمكافحة البناء الفوضوي وإتمام عملية إمداد المناطق المعزولة بالغاز الطبيعي حتى لا يلجأ ساكنوها إلى خشب التدفئة، وفي ذلك حماية للممتلكات الغابية و كذا حماية الجو من التلوث .

- ضرورة دسترة هيئة عليا للحفاظ على البيئة وتخويلها صلاحيات استشارية بحيث تستشار في مشاريع القوانين المتعلقة بالبيئة وفي مخططات التنمية وبالتالي تؤثر في القرارات البيئية.

---

[1]- القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17 فبراير 2011 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

[2]- غواس حسينة، "المجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، المجلد 30، العدد 38، ص 490.

3- بونعاس نادية، "الحماية الإدارية للبيئة في التشريع الجزائري"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد05، العدد02، 2020، ص244، 245.

4- مرسوم تنفيذي رقم 02-453 مؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21ديسمبر سنة 2002 يحدد صلاحيات وزير التجارة. (ج.ر رقم 85 المؤرخة في 22 ديسمبر 2002).

5- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 02-453 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة.

6- نورة موسى،" الهيئات المكلفة بالضبط البيئي في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، (جويلية 2014)، ص467.

7- المواد 18 و 31 و 37 من القانون رقم 84-12 المتضمن النظام العام للغابات المعدل و المتمم بالقانون رقم 20-91.

8- المادة 11 من القانون رقم 07-06 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها.

9- حكيمة كحيل، نسيمة حشود،" دور الوكالة الوطنية لتنمية السياحة في توفير وتهيئة العقار السياحي"، مجلة القانون العقاري،المجلد08، العدد03، (ديسمبر 2020)، ص93.

10- إدريس بوزاد، "نظام المحافظة الوطنية للساحل كآلية لحماية الساحل: أي استجابة للأهداف المسطرة؟"، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد04، العدد02،(2020)، ص70،69.

[11]- بونعاس نادية، المرجع السابق، ص248،247.

12- نفس المرجع، ص262.

[13]- أنظر المادة 78 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

14- أنظر المادة 84 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

15- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

[16]- بونعاس نادية، المرجع السابق، ص251.

[17]- مديرية البيئة لولاية جيجل، نبذة عن إنشاء و مهام مديرية البيئة لولاية جيجل، متواجد على الموقع:
https://denv-jijel.dz/index.php?page=about

[18]- بونعاس نادية، المرجع السابق، ص261، 262.

[19]- بونعاس نادية، المرجع السابق، ص262.